USAID
من الشعب الأمريكي

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

محددات عدم الرسمية في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة في مصر

بيانات التعداد الاقتصادي 2018/2017

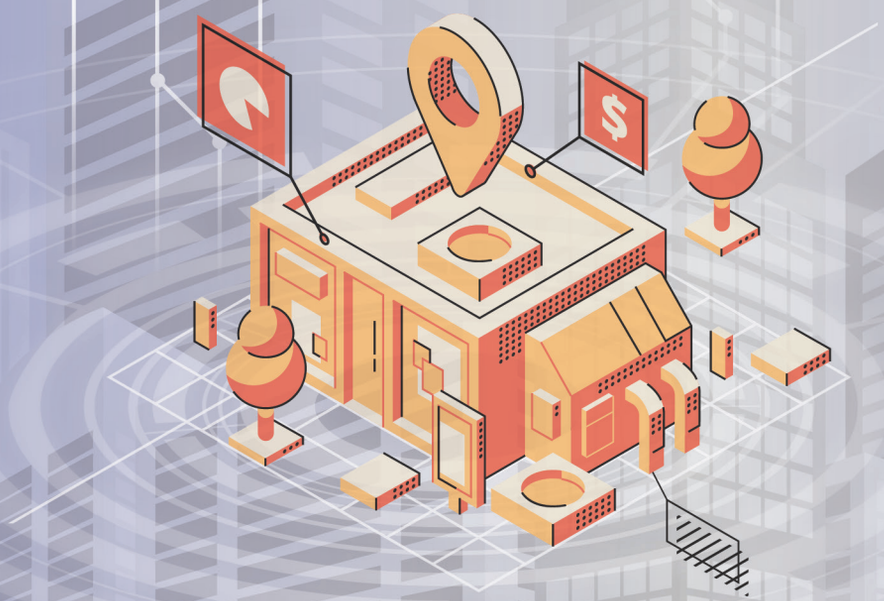

نوفمبر 2021

9

مول من: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

تحت: مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي (MESR)

الجهة المنفذة: DAI Global, LLC

الباحثون: عالية المهدى، أستاذ الاقتصاد والعميد السابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

سيتي الديب، طالبة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

بيان إخلاء المسؤولية

قام المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) بإعداد هذا التقرير بدعم من مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتنفيذها بواسطة DAI, Inc. الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية

الفهرس

الملخص التنفيذي	٤
١. السؤال البحثي	٥
٢. المقدمة	٥
٣. المنهجية	٦
٤. التحليل	٧
٥. احتمالية كون المنشأة غير رسمية (نتائج نموذج الإنحدار اللوجيستي)	٢١
٦. الخاتمة والتوصيات	٢٣
٧. المراجع	٢٧
٨. الملاحق الإحصائية (SA)	٢٩

الملخص التنفيذي

إن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي هو أمر محل خلاف في الأدبيات الاقتصادية. وفي الواقع هناك فرق كبير بين العمالة والمنشآت غير الرسمية (Al-Mahdi, 2003)، حيث تشير العمالة غير الرسمية إلى المشتغلين الذين يعملون بدون تأمين اجتماعي و/ أو عقود سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، في حين تُعرف الغير الرسمية بأنها لا تمتثل كليًا أو جزئيًا للإجراءات الرسمية التي تفرضها الدولة لمنح صفة الشرعية. وفي الحقيقة تختلف هذه الإجراءات ومحددات الطابع غير الرسمي من دولة إلى أخرى. هذا ويُعرف التعداد الاقتصادي الخامس(FEC) المنشآت غير الرسمية بأنها الوحدات الإنتاجية التي تزاول نشاطاً اقتصادياً (صناعية أو تجارية أو خدمية) وليس لها أي تسجيل إداري أو التي تمارس عملها بدون ترخيص من الجهات الرسمية المختصة ولا تحمل أي شكل قانونياً. ووفقًا لبيانات التعداد الاقتصادي الخامس ٢٠١٨/٢٠١٧، فإن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة (التي توظف أقل من ٥٠ عاملاً) تمثل شريحة كبيرة من إجمالي المنشآت الاقتصادية في مصر (أكثر من ٩٠٪)، ومع ذلك فإن أكثر من نصف هذه المنشآت غير رسمي أو غير مسجل.

يحاول موجز السياسة هذا الإجابة على السؤالين التاليين:

ما هي العوامل الرئيسية المحددة لعدم رسمية المنشآت في مصر؟ وكيف يمكن للحكومة جذب المنشآت غير الرسمية بشكل تدريجي إلى القطاع الرسمي؟

للإجابة على هذين السؤالين تم استخدام البيانات الخام الخاصة بالتعداد الاقتصادي الخامس ٢٠١٨/٢٠١٧ لدراسة المحددات/ العوامل الرئيسية المحددة لعدم رسمية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة (MSEs) في مصر. وبناءً على تحليل البيانات تم وضع توصيات بالسياسة الرئيسية لمساعدة الحكومة في جذب المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر إلى القطاع الرسمي.

فيجب على صانعي السياسات تبسيط عملية التسجيل وإتاحتها عبر الإنترنت، كما يجب تسجيل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة غير الرسمية (المملوكة للإناث أو الذكور) من خلال قنوات سهلة مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA)، أو مكاتب البريد، أو المواقع الإلكترونية للخدمات الحكومية باستخدام بطاقة الهوية فقط. ويجب أن يكون إجراء التسجيل إجراءً غير مكلف وأن يعلن عنه بصورة واضحة وجيدة.

كما يتعين على صانعي السياسة تذليل اشتراك المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر سواء الرسمية أو غير الرسمية في برامج التأمين الاجتماعي والصحي. فتكلفة الاشتراك في هذه البرامج مرتفعة نسبياً ؛ وبالتالي يتعين على الحكومة أن تقدم للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر إعفاءً لمدة عام أو أكثر من دفع فاتورة التأمينات، لحين استقرار هذه المنشآت في السوق.

وهنا تجدر أهمية نشر الوعي بقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر في عام ٢٠٢٠ والحوافز الضريبية الممنوحة للمنشآت غير الرسمية لتوفيق أوضاعها. ويجب أن تكون حملة التوعية تدريجية وفعالة، ويمكن أن تبدأ بمجالس رجال الأعمال والمدن الصناعية والتجمعات التجارية ومجموعات أو جمعيات الأعمال الصغيرة. ويجدر الإشارة إلى الدور الجوهري لمؤسسات الدولة المختلفة وخاصة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والوزارات المعنية في تقديم برامج تدريبية فنية لتعزيز قدرات رواد الأعمال بالقطاع غير الرسمي في مجالات مثل: تقنيات تسويق المنتجات/الخدمات.

وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أن الاستبيان لم يشمل عدد من المتغيرات المهمة التي يُنصح بتضمينها في نموذج الاستبيان في التعداد الاقتصادي القادم.

١. السؤال البحثي

يحاول هذا الموجز الإجابة عن السؤالين التاليين: ما هي العوامل الرئيسية المحددة لعدم رسمية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة؟ وكيف يمكن للحكومة جذب هذه المنشآت بشكل تدريجي إلى القطاع الرسمي؟

٢. المقدمة

تمثل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة (التي توظف أقل من ٥٠ عاملاً) شريحة كبيرة من إجمالي المنشآت الاقتصادية في مصر (أكثر من ٩٠٪). ومع ذلك فإن أكثر من نصف هذه المنشآت غير رسمي، ٥٣٪ بحسب التعداد الاقتصادي الخامس ٢٠١٧/٢٠١٨.

وعلى الرغم من جميع المحاولات التي بذلتها الحكومة المصرية على مدار العشرين عامًا الماضية لتشجيع المنشآت غير الرسمية على العمل بصورة رسمية، لم تستجب المنشآت غير الرسمية لهذه الجهود، وهناك عدة أسباب وراء ذلك. أولاً، يوفر القطاع غير الرسمي السلع والخدمات منخفضة التكلفة للأسر الفقيرة. ونتيجة لذلك، يرتفع الطلب على منتجات هذه المنشآت الرخيصة نسبيًا. ثانياً، يوفر القطاع فرص العمل والتدريب للوافدين الجدد إلى سوق العمل. وإن كانت هذه الفرص نظير أجور منخفضة، ولكن يظل الحصول على وظيفة سيئة أفضل من عدم العمل. فقد ظلت نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي تتراوح حول ٤٠٪ من إجمالي القوى العاملة منذ منتصف الثمانينيات تزامناً مع زيادة أعداد الوافدين لسوق العمل والمصاحبة للنمو السكاني.

فقد سجلت التجارب الدولية والمحلية الدور الذى يلعبه القطاع غير الرسمي في توليد فرص عمل أثناء التقلبات الاقتصادية الإضطرابات السياسية وخاصةً في حالات الركود الاقتصادي. حيث تنمو العمالة في القطاع غير الرسمي بسرعة أكبر لتحل محل الدور المتناقص للاقتصاد الرسمي في خلق فرص العمل. وقد كان هذا الدور واضحاً في أعقاب الأزمة الأسيوية (١٩٩٩-٢٠٠٣). أما على المستوى المحلي، فقد لعب القطاع غير الرسمي دوراً كبيرا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي عندما اتبعت الحكومة برنامج الإصلاح الاقتصادي التقشفي (١٩٩١-١٩٩٧)، وفي أعقاب ثورة يناير ٢٠١١. لقد كان الطلب على العمل في كل من القطاعين العام والخاص الرسميين أبطأ من أن يستوعب التدفق المتزايد للوافدين الجدد إلى سوق العمل. فبناءً على أحدث مسح لسوق العمل، قُدرت العمالة غير الرسمية (العاملون بالأجر، والعاملون بدون أجر في عائلات أسرهم، والعاملون لحسابهم الخاص، وأصحاب العمل) بنحو ١٠,٦ مليون عامل، بما يمثل ٣٨٪ من إجمالي العمالة (٢٧,٨ مليون عامل) في عام ٢٠٢٠. ثالثًا، تثني العملية المعقدة والمستهلكة للوقت والمكلفة لاستكمال الإجراءات الرسمية غالبية المنشآت غير الرسمية عن العمل بشكل رسمي، الذى يتطلب الحصول على تراخيص صناعية أو تجارية، وتجهيز بنية تحتية كبيرة (كهرباء، ومياه، وصرف صحي، وغاز)، وإجراء الدراسات البيئية والفنية الضرورية والمكلفة، وتأمين التمويل.

لذا يهدف هذا البحث إلى دراسة المحددات/العوامل الرئيسية وراء انتشار الطابع غير الرسمي على نطاق واسع في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر وذلك باستخدام البيانات الخام للتعداد الاقتصادي الخامس ٢٠١٧/٢٠١٨ (FEC). واستخلاص التوصيات والسياسات اللازمة لتشجيع هذه المنشآت للعمل بصورة رسمية.

٣. المنهجية

للإجابة على أسئلتنا البحثية سالفة الذكر وتحقيق الهدف من الدراسة، استخدمنا ثلاث مناهج تحليلية. ففي البداية استخدمنا تحليلًا وصفيًا للبيانات الخام للتعداد الاقتصادي الخامس ٢٠١٧/٢٠١٨ (FEC). وكان الهدف الأساسي من هذه المنهجية هو تحديد الخصائص الرئيسية للمنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتناهية الصغر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن التعداد الاقتصادي الخامس قد شمل جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية، العامة والخاصة، الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

لذلك -لأغراض موجز السياسة هذا- فقد قمنا أولاً، باستبعاد المنشآت التالية من التحليل: المنشآت العامة لأنها كلها منشآت رسمية، والأنشطة الزراعية لأنها قليلة جدًا ولا تمثل القطاع الزراعي عمومًا، والمنشآت المتوسطة والكبيرة (التي توظف ٥٠ عاملاً أو أكثر) حيث أشارت بيانات التعداد الاقتصادي الخامس إلى أنها جميعًا منشآت رسمية.

ثانيًا، قمنا باستخدام جدول الاقتران أو المتقاطعة cross-tabulation مع اختبار كريمر[1]. ويمكن أن تكون الجدولة المتقاطعة عبارة عن جدول ثنائي الأبعاد (أو أكثر) ويوفر معلومات حول العلاقة بين المتغيرات. ويقيس اختبار كريمر الارتباط بين متغيرين اسميين. وفي واقع الأمر يتراوح معامل كريمر (Cramer's V) بين ٠ (يعكس عدم وجود ارتباط بين المتغيرين) و١ (يعكس وجود ارتباط كامل)، ومع ذلك لا يمكن الوصول إلى ١ الا إذا كان كل متغير يتحدد بالكامل بواسطة الآخر.

ثالثًا، تم استخدام الإنحدار اللوجيستي الثنائي لتحليل احتمالية عدم رسمية ال مع أهم محددات عدم الرسمية والتي تم اختيارها بناء على الادبيات الاقتصادية مثل النشاط الاقتصادي، الموقع الجغرافي، عمر ال، نوع صاحب ال، عدد المشتغلين بال ورأس المال المستثمر. ويستخدم الإنحدار اللوجستي الثنائي لدراسة احتمالية الانتماء متغير ما إلى فئة محددة (Starkweather & Moske, 2011). ومن خلال طريقة الجدولة المتقاطعة يمكننا تحديد المتغيرات التي تحدد الطابع غير الرسمي للمنشآت، وبعد ذلك تستخدم هذه المتغيرات كمتغيرات مستقلة في الإنحدار اللوجستي الثنائي لدراسة احتمالية أن تكون المنشآت غير رسمية.

ومن الناحية النظرية الإنحدار الثنائي اللوجيستي هو الإنحدار الذى يكون فيه المتغير التابع Y متغيراً صورياً Dummy يأخذ القيم (٠: رسمية،١: غير رسمية)، وتكون معادلة الإنحدار كالاتي:

$$\ln[p/(1-p)]=a+BX = B0 + B1.X1 + B2.X2 + B3.X3 .$$

حيث أن:

Ln هو اللوغاريتم الطبيعي

P هي احتمالية ان يأخذ المتغير التابع ويرمز له بالرمز Y(مدى رسمية ال) القيمة ١ أي ان ال غير مسجلة (غير رسمية)

(P-١) هي احتمالية ان يأخذ المتغير Y القيمة ٠ وهي احتمالية أن تكون ال مسجلة (رسمية)

(١) بناءً على إحصاء اختبار مربع كاي لبيرسون الذي نشره هارولد كريمر في عام ١٩٤٦.

[p/(1-p)] هي نسبة الأرجحية odd ratio وهى تشير إلى نسبة تحقق Y=1

X هو متجه المتغيرات المستقلة (النشاط الاقتصادي، الموقع الجغرافي، عمر ال، جنس المالك، عدد العاملين ورأس المال المستثمر).

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأرجحية (odd ratio) تعبر عن احتمالية كون ال غير رسمية مع المتغيرات المستقلة. وقد تم اختبار معنوية المعاملات B باستخدام اختبار "Wald test".

٤. التحليل

ينقسم هذا المبحث إلى خمسة مباحث فرعية: الأول، يهتم بوضع تعريف للمنشآت غير الرسمية، الثاني، يقدم مراجعة للأدبيات الاقتصادية المتعلقة بمحددات عدم رسمية المنشآت الاقتصادية، الثالث، يستعرض الخصائص الرئيسية للمنشآت الاقتصادية (الرسمية وغير الرسمية)، الرابع، يستعرض محددات عدم رسمية المنشآت في مصر، والأخير، يستعرض نتائج نموذج الإنحدار اللوجيستي واحتمالية كون ال غير رسمية.

٤-١ تعريف المنشآت غير الرسمية

يُعد مفهوم الاقتصاد غير الرسمي أمر محل خلاف في الأدبيات الاقتصادية. وفي الواقع هناك فرق كبير بين العمالة غير الرسمية وغير الرسمية (Al-Mahdi, 2003)، حيث تشير العمالة غير الرسمية إلى العاملين بدون تأمين اجتماعي و/أو عقود سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، في حين تشير غير الرسمية إلى تلك التي تمارس نشاط اقتصادي بدون الحصول على تراخيص المطلوبة بشكل كلى أو جزئي من الجهات الرسمية اللازمة للعمل بشكل رسمي. وفي الحقيقة تختلف هذه الإجراءات ومحددات الطابع غير الرسمي من دولة إلى أخرى.

بشكل عام تأخذ المنشآت غير الرسمية أحد شكلين:

١- أما إنها منشأة لشخص يعمل لحسابه الخاص وقد يوظف أحيانًا أفرادًا من الأسرة دون أجر. وتكون المنشأة غير مسجلة اي إنها لا تلتزم بالإجراءات والقوانين المحلية (التسجيل الصناعي/التجاري، أو الضرائب، أو قوانين الضمان الاجتماعي، أو الإجراءات التنظيمية أو ما شابهها من قوانين تضعها الهيئات التشريعية المحلية).

٢- أو أن تكون منشأة لصاحب العمل يستخدم عاملاً أو أكثر، ويدير نشاطًا اقتصادياً غير مسجل.

في الواقع يمكن أن تعمل شركة متناهية الصغر أو صغيرة إما داخل منشأة (مثل متجر، أو ورشة عمل، أو شقة، أو كشك) أو خارج المنشآت (مثل بائع، أو بائع متجول، أو سائق سيارة أجرة). والتعداد الاقتصادي الخامس (FEC) معني فقط بالأعمال التي تدار داخل المنشآت. وقد عرف التعداد الاقتصادي الخامس المنشآت غير الرسمية على أنها أي تعمل في أنشطة صناعية أو تجارية أو خدمية ولكنها غير مسجلة.

وفي عام ٢٠٢٠ صدر القانون ١٥٢ بشأن تنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر(MSME). وكان القصد من هذا القانون الجديد هو تشجيع المنشآت غير الرسمية على التحول لتعمل بصورة رسمية. علاوة على ذلك سعى القانون إلى إضفاء الشرعية على وضع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بموجب القوانين المصرية التي

تحدد تعريف المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وقد عرَّف قانون ١٥٢ المشروعات غير الرسمية على أنها كل من المشروعات المتوسطة أو الصغيرة أو متناهية الصغر التي تعمل دون الحصول على ترخيص تشغيل أو سجل تجاري/صناعي أو موافقات أخرى تكون لازمة لممارسة النشاط يحددها.

٤-٢ مراجعة الأدبيات

تتميز أدبيات سوق العمل التي تحلل العوامل المحددة للانتماء للقطاع غير الرسمي بأنها غنية جدًا. وهناك إجماع واسع على أن مستوى تعليم صاحب العمل ونوعه وعمره وحالته الاجتماعية هي من المحددات الرئيسية لإنتماء المنشآت للقطاع غير الرسمي (Chidoko, 2013; Dogrul, 2012).

وقامت دراسة أخرى (Williams et al., 2016) بتقييم محددات الإنتماء للقطاع غير الرسمي في باكستان، وخلصت إلى أن القطاع غير الرسمي أقل ارتباطًا بالنساء ورواد الأعمال الأكبر سناً ورواد الأعمال الأفضل تعليماً، وإلى أن المنشآت غير الرسمية تتركز بشكل عام في المجتمعات منخفضة الدخل.

هذا في حين تشير دراسات أخرى إلى أن خصائص المشروعات وليست خصائص صاحب العمل هي المحددات الرئيسية للانتماء للقطاع غير الرسمي. فقد توصلت دراسة (Gaetsewe, 2018) إلى أن عمر المشروع والمستوى التعليمي للمالك وقطاع وحجم العمل هي المحددات الرئيسية لنجاح المنشآت في بوتسوانا. وباستخدام بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) المستمدة من ٥١ دولة، أفادت دراسة (Autio and Fu, 2015) أن ما يقرب من ثلثي المنشآت هي منشآت ناشئة غير مسجلة، ما يتطلب دراسة أسباب عدم تسجيل المنشآت الناشئة في مختلف الدول.

بينما ترى دراسة أخرى (Folawewo, 2006) أن الطلب على العمل في القطاع غير الرسمي يعتمد على منهجية البحث. وقد استخدمت الدراسة منهجيتين، الأولى هي المربعات الصغرى العادية التقليدية واستخدام المتغيرات instrumental variables. وبناءً على هذه المنهجية وجد أن سنة التأسيس وحجم الاستثمارات ومستوى الأرباح والعائد على رأس المال وطبيعة الملكية هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على الطلب على العمالة.

وكانت المنهجية الثانية هي الإنحدار اللوجيستي، وبحسب هذا الأسلوب يتأثر الطلب على العمالة في القطاع غير الرسمي بخصائص العاملين مثل العمر والتعليم والنوع الاجتماعي والخبرة والأقدمية.

وفي دراسة أخرى (Igudia et al., 2016) تم استخدام نموذج المؤشرات المتعددة للنظر في محددات الاقتصاد غير الرسمي النيجيري. وأشارت الدراسة إلى أن الإفراط في وضع التشريعات المنظمة لسوق العمل، والعبء الضريبي، وتشريعات الضمان الاجتماعي، والعقبات الأخرى التي تواجه عمليات التوظيف في المنشآت والعمليات التشغيلية هي المحددات الرئيسية للقطاع غير الرسمي في نيجيريا.

وفيما يتعلق بدور القطاع غير الرسمي تشير دراسة (Gaetsewe, 2018) إلى أن القطاع غير الرسمي لعب دورًا مهمًا في العديد من الدول لأنه يوفر مصدراً بديلاً للتوظيف. ومن ثم بحثت الدراسة في محددات نجاح القطاع غير الرسمي في بوتسوانا باستخدام نموذج الإنحدار اللوغاريتمي أو اللوجيستي. استخدمت الدراسة بيانات مستمدة من مسح القطاع غير الرسمي لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ الذي أجرته منظمة الإحصاء في بوتسوانا. وأظهرت النتائج أن مستوى تعليم صاحب

ال وعمر ال يعززان نجاحها. وتوصلت الدراسة إلى أن عمر المشروع، والمستوى التعليمي للمالك، وقطاع النشاط، وحجم المشروع هي العوامل الرئيسية المؤثرة في نجاح المشروعات في بوتسوانا. ومع ذلك أشارت الدراسة إلى أن المنشآت العاملة في مجالات التصنيع والخدمات والزراعة والبناء من المرجح أن تنجح أكثر من تلك العاملة في تجارة التجزئة.

على مستوى آخر تشير الأدبيات إلى أن أصحاب العمل يفضلون توظيف عمالة غير رسمية لتجنب سداد أقساط التأمين الاجتماعي والصحي. ويرجع موقفهم من العمل في ظل القطاع غير الرسمي إلى ثلاثة أسباب رئيسية، أولاً أن ذلك يوفر الوقت والجهد اللازم لإنهاء المستندات مع مكتب العمل؛ وثانيًا عدم وجود حوافز مالية للتحول إلى القطاع الرسمي؛ وأخيرًا أن العمل بشكل رسمي ينطوي على زيادة الأعباء على كاهل المشروع بسبب أقساط التأمين الاجتماعي (Kolster, 2016).

وفي مصر أجريت دراسة تجريبية (El-Mahdi and Mashhour,1989) حول انتشار القطاع غير الرسمي في حي معروف بوسط القاهرة. وكانت الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هي تحديد حجم العمل بشكل غير رسمي في حي تتركز به الوزارات و الهيئات الحكومية وتزيد فيه الرقابة علي الانشطة الاقتصادية لأنه في قلب القاهرة. علاوة على ذلك كانت هذه الدراسة بمثابة اختبار لمشروع بحثي أكبر سيشمل عينة كبيرة من المنشآت في القاهرة الكبري. وكان الهدف من الدراسة الاستطلاعية اختبار أدوات البحث مثل عمليات إعداد القوائم، والتعريفات وتعقيداتها، ونماذج الاستبيان، والتي تم تطبيقها على الوحدات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى أن المستوى التعليمي المتواضع لصاحب العمل، والفقر، وانخفاض قيمة رأس المال المستثمر، وتعقيدات إجراءات التسجيل، وأسعار الضرائب المرتفعة تدفع المنشآت إلى العمل بشكل غير الرسمي. وانتهت دراسة أخرى (El Mahdi et al., 2005) إلى أن الأسباب الكامنة وراء نجاح المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر عديدة، لكن أكثرها صلة بالموضوع كان التواجد في مناطق تركز انشطة وخاصة في نفس التخصص (specialized cluster)، مع ارتفاع معامل رأس المال / العمل والعمل بصورة رسمية. حيث كانت المنشآت غير الرسمية أقل كفاءة بسبب حجمها المحدود من حيث معامل رأس المال / العمل وبالتالي انخفاض إنتاجية العمل.

وتناولت دراسة(Hendy and Zaki, 2012) تأثير العمل من خلال القطاع غير الرسمي على الإنتاجية في مصر وتركيا. وأوضح التحليل أن مستوى تعليم أصحاب العمل وعمر المنشأة لهما تأثير كبير على الوضع الرسمي للمنشأة.

وحدد مسح حديث للمركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٢٠) ثلاثة أنواع رئيسية للطابع غير الرسمي: ١) العمالة غير الرسمية، و٢) المنشآت غير الرسمية، و٣) المعاملات غير الرسمية. ومع ذلك فقد بالغ هذا المسح في تقدير القطاع غير الرسمي في مصر من خلال إدراج الأنشطة الزراعية في تقديراته. ونظرًا لأن معظم الأنشطة الزراعية تتم خارج مباني/ منشآت وأن الأراضي الزراعية كلها مسجلة، فهناك إجماع واسع على حصر التحليل على الأنشطة غير الزراعية عند تحليل الطابع غير الرسمي للمنشآت.

٣-٤ أهم خصائص المنشآت الاقتصادية في مصر

أظهرت نتائج التعداد الاقتصادي الخامس أن هناك ١,٩ مليون منشأة غير رسمية تعمل في مصر، تمثل حوالي ٥٣٪ من إجمالي المنشآت الخاصة الصغيرة غير الزراعية في مصر عام ٢٠١٨/٢٠١٧. وفي الواقع هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء هذا العدد الكبير للمنشآت غير الرسمية في مصر:

أولاً، عجز الاقتصاد المصري عن خلق وظائف رسمية كافية لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل وخاصة في ظل سياسات الخصخصة، وتقليل عدد العاملين في القطاع العام، والاعتماد على تقنيات الإنتاج كثيفة رأس المال بدلاً من تقنيات الإنتاج كثيفة العمالة.

ثانيًا، المستويات المعيشية المتدنية التي أجبرت العائلات على إرسال أبناءها مبكرًا إلى سوق العمل لزيادة دخل الأسرة.

ثالثًا، تواجه المنشآت الرسمية القائمة عدد من المشاكل المتعلقة بعدم مناسبة بيئة الأعمال، والطاقات الانتاجية غير المستغلة، وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة، وارتفاع أسعار الوقود، وعدم القدرة على المنافسة محليًا وخارجيًا، وظروف السوق غير المستقرة، ما يجعل المنشآت الصغيرة تفضل العمل بشكل غير رسمي لعدم قدرتها على مواجهة هذه المشاكل والتحديات.

على الرغم من أن تقارير ممارسة الأعمال أشارت[٢] إلى حدوث تحسن جوهري في بيئة الأعمال في مصر، فإن بعض المعوقات لا تزال موجودة. فقد انخفض الوقت المطلوب لبدء نشاط تجاري من ١٩ يومًا في ٢٠٠٧ إلى ١٢ يومًا في ٢٠٢٠، مما أدى إلى تحسن ترتيب مصر في مجال بدء النشاط التجاري من ١٦٥ من أصل ١٧٥ اقتصادًا في ٢٠٠٧ إلى ٩٠ من أصل ١٩٠ دولة في ٢٠٢٠. ومع ذلك تظل متطلبات العمل الرسمي الأخرى - مثل سداد الضرائب وإنفاذ العقود وتسجيل الملكية - تشكل أعباءً. حيث تحتل مصر المرتبتين ١٥٦ و١٣٠ على التوالي في سداد الضرائب وتسجيل الملكية في عام ٢٠٢٠ (البنك الدولي، ٢٠٢٠). وهذا ما يفسر الارتفاع النسبي بمستويات النشاط غير الرسمي بين المنشآت متناهية الصغر والصغيرة.

بالإضافة إلى ذلك كشفت دراسة أجرتها مجموعة بنك التنمية الأفريقي أن ٤٥,٨ في المائة من المنشآت الرسمية في مصر تضررت من المنافسة غير العادلة مع المنشآت غير الرسمية. واعتبرت هذه المنافسة أحد أهم معوقات الأعمال في مصر (Kolster, 2016). وقد تجبر هذه المنافسة المنشآت الرسمية إلى القيام بممارسات غير الرسمية لخفض التكاليف. ومع ذلك يمكن القول بأن المشكلة ليست في وجود القطاع غير الرسمي، ولكن في الإجراءات الحكومية المرهقة التي تؤدى إلى زيادته.

على عكس معظم الكتابات والأبحاث سالفة الذكر التي بالغت في حجم ودور القطاع غير الرسمي في توليد الناتج، تكشف نتائج التعداد الاقتصادي الخامس أن المنشآت غير الرسمية قد ساهمت فقط بنسبة ١١٪ من القيمة المضافة الإجمالية (GVA) في ٢٠١٨/٢٠١٧. أما بالنسبة لمساهمة المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة الرسمية (التي توظف أقل من ٥٠ عاملاً) فقد قدرت بنحو ٢٩٪ (أنظر شكل رقم١-أ). وتجدر الإشارة إلى أن الضعف النسبي في مساهمة المنشآت غير الرسمية في القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد ترجع إلى انخفاض انتاجيتها. ويظهر الشكل رقم (١-ب) أن إنتاجية العامل بالمنشآت غير الرسمية يمثل نحو ٦٩٪ (الأنشطة الأخرى) - ٧٦٪ (بأنشطة الصناعة والتعدين) من إنتاجية العامل في المنشآت الرسمية.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن إنتاجية العامل تختلف وفقاً للإقليم الجغرافي. كما إنها أقل في المنشآت غير الرسمية مقارنة بالرسمية، حيث تتراوح بين ٦١٪ (المحافظات الحضرية) و٧٩٪ (بمحافظات الوجه البحري) من إنتاجية العامل بالمنشآت الرسمية. لذلك يجب أن يكون الشاغل الرئيسي هو كيفية رفع قدرة المنشآت غير الرسمية حتى تصبح أكثر كفاءة وإنتاجية.

(٢) https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/egypt

شكل (١-أ): مساهمة المنشآت في القيمة المضافة الإجمالية ٪

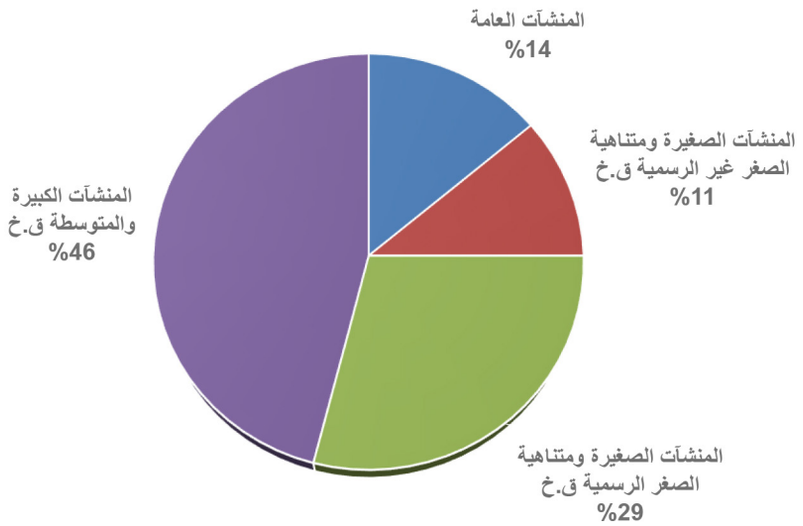

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

شكل (١-ب): متوسط إنتاجية العامل وفقاً للنشاط الاقتصادي وموقف تسجيل المنشآت، جنيه

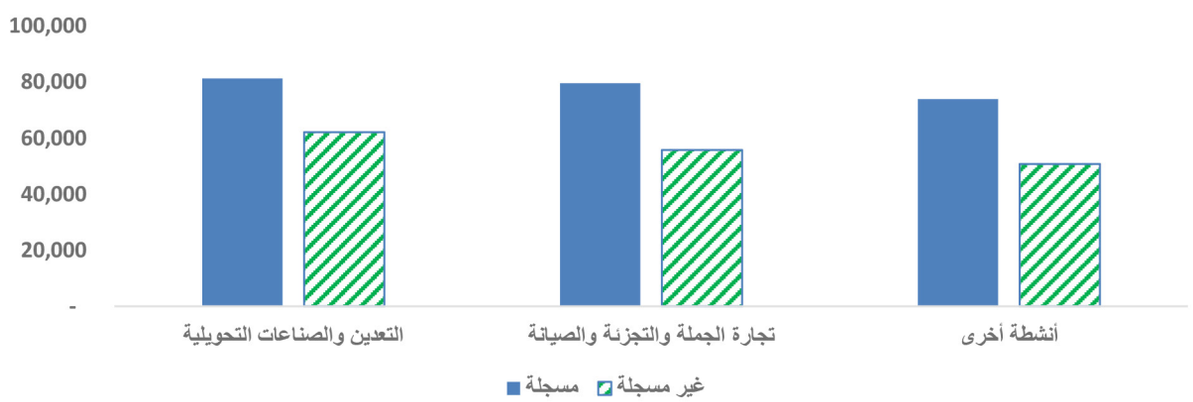

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

ويشمل التعداد الاقتصادي الخامس(FEC) جميع أنواع المنشآت الاقتصادية سواء كانت عامة أو خاصة، كبيرة أو متوسطة، أو صغيرة أو متناهية الصغر. ولكن لأغراض ورقة السياسات الحالية تم استبعاد المنشآت العامة والمنشآت الزراعية والمتوسطة والكبيرة (التي توظف أكثر من ٥٠ عاملاً) من البيانات التعداد، وذلك لدراسة المحددات والخصائص الرئيسية للمنشآت غير الرسمية في مصر.

من الناحية النظرية يتم تُعرِّيف المنشأة غير الرسمية بأنها المنشأة التي تعمل بدون رخصة تشغيل، سجل تجاري/ صناعي أو بطاقة ضريبية، ولا تمسك دفاتر محاسبية بشكل منتظم.

أما التعداد الاقتصادي الخامس فقد اختصر كل متطلبات الرسمية سالفة الذكر في متغير "التسجيل أو عدمه" علي أساس أن التسجيل يشمل كل الشروط المطلوبة.

٤-٣-١ حالة رسمية/ تسجيل المنشآت

يستخدم التعداد الاقتصادي معيار واحد كما سبق وأوضحنا لتصنيف المنشآت لرسمية وغير رسمية وهو ما إذا كانت المنشأة مسجلة أم لا. وقد بلغ إجمالي عدد المنشآت الخاصة غير الزراعية الصغيرة ومتناهية الصغر (توظف أقل من ٥٠ عاملاً) ٣,٥٩ مليون منشأة منها ١,٩ مليون منشأة غير رسمية (غير مسجلة) تمثل حوالي ٥٣ في المائة من إجمالي عدد المنشآت، كما هو مبين في الجدول (١).

جدول (١): حالة التسجيل / الرسمية للمنشآت

رسمية المنشآت	عدد المنشآت	النسبة المئوية ٪
المنشآت الرسمية (المسجلة)	١٧٠٦٣٧٠	٤٧,٥
المنشآت غير الرسمية (غير مسجلة)	١٨٨٥٣٩٧	٥٢,٥
الإجمالي	٣٥٩١٧٦٧	١٠٠,٠

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

٤-٣-٢ الأنشطة الاقتصادية

أظهرت نتائج التعداد أن حوالي ٦١ في المائة من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر (الرسمية وغير الرسمية) تعمل في مجال التجارة (تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الصيانة)، في حين تمثل المنشآت العاملة بالصناعة التحويلية والتعدين تمثل ١٤,٥ في المائة من إجمالي المنشآت، أما النسبة المتبقية والبالغة ٢٥٪ فهي تعمل في أنشطة الخدمات (أنظر الشكلين (٢-أ) و(٢-ب).

شكل (٢-أ): توزيع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة حسب الأنشطة الاقتصادية

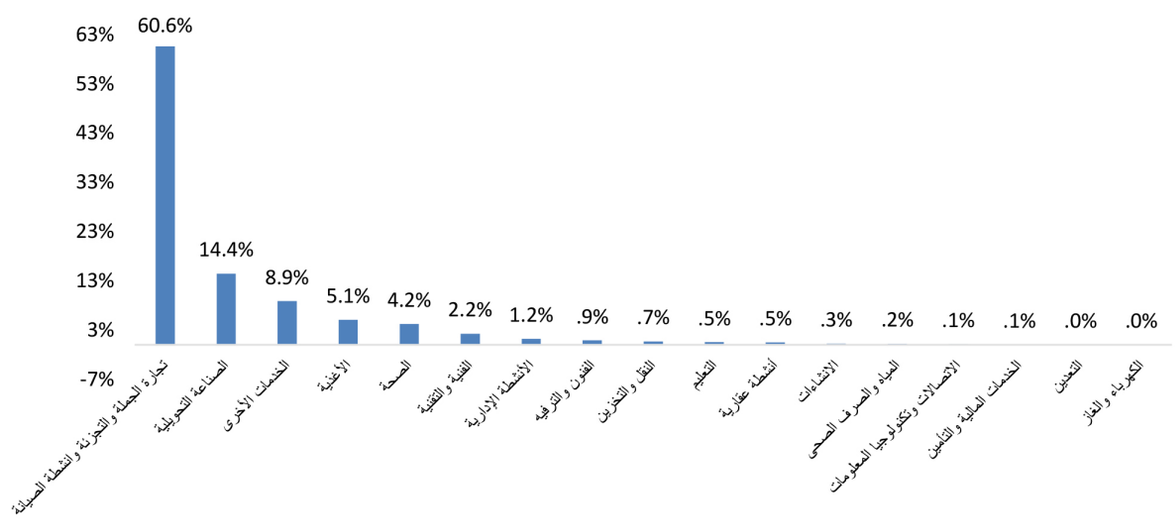

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

شكل (٢-ب): توزيع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة وفقًا للمجموعات الرئيسية الثلاث للأنشطة الاقتصادية

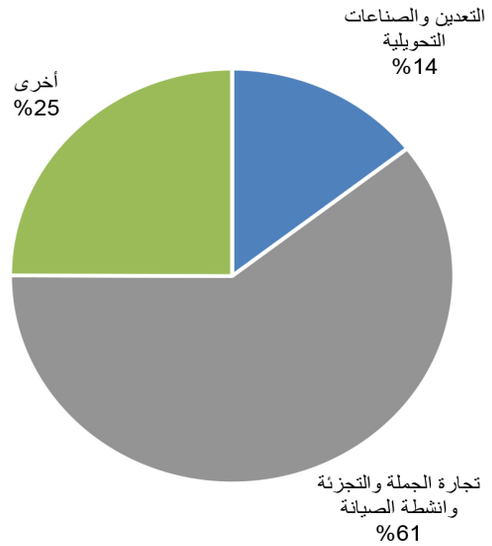

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

٤-٣-٣ الشكل القانوني للمنشآت

معظم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة كيانات ذات ملكية فردية، وتشير نتائج التعداد إلى أن هذا الشكل القانوني أعلى بين المنشآت غير الرسمية (٩٤,٥٪) مقارنة بالمنشآت الرسمية / المسجلة (٨٦,١٪).

ما يقرب من ٥٥٪ من المنشآت الفردية كانت غير مسجلة. ومن ناحية أخرى كانت جميع المنشآت المساهمة أو الأسهم، وحقوق الملكية المحدودة، والمسؤولية المحدودة، وفروع المنشآت الأجنبية تعمل بشكل رسمي (أنظر الجدول (٢) والجدول SA1 في الملحق الإحصائي).

جدول (٢): توزيع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وفقاً للطابع الرسمي والكيان القانوني للمنشآت

الوضع القانوني		حالة التسجيل/الرسمية		المجموع
		رسمي	غير رسمي	
الكيان القانوني	ملكية فردية	٨٦,١٪	٩٤,٥٠٪	٩٠,٥٠٪
	شركة واقع	٥,٣٠٪	٣,٧٠٪	٤,٥٠٪
	مسؤولية مشتركة	٣,٩٠٪	١,٦٠٪	٢,٧٠٪
	شراكة محدودة	١,١٠٪	٠,١٠٪	٠,٦٠٪
	أخرى	١,٦٠٪	٠,١٠٪	٠,٨٠٪
	مساهمة أو أسهم	١,٤٠٪		٠,٧٠٪
	محدودة للأسهم	٠,٠٠٪		٠,٠٠٪
	مسؤولية محدودة	٠,٥٠٪		٠,٢٠٪
	فرع شركة أجنبية	٠,٠٠٪		٠,٠٠٪
الإجمالي		١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

٤-٤ المحددات الرئيسية لعدم رسمية المنشآت في مصر

للوقوف على المحددات الرئيسية لعدم رسمية المنشآت في مصر استخدمنا في البداية جداول الاقتران المتقاطعة cross-tabulation مع كاي تربيع chai- square واختبار كريمر[٣]، ثم تم استخدام الإنحدار اللوجستي الثنائي. كما تم استخدام طريقة الإمكان الأعظم maximum likelihood لتقييم احتمال الانتماء إلى فئة.

وبناءً عليه تم تحديد المتغيرات المؤثرة على الطابع غير الرسمي للمنشآت واستخدام هذه المتغيرات كمتغيرات مستقلة في الإنحدار اللوجستي الثنائي.

٤-٤-١ النشاط الاقتصادي

أظهرت نتائج التحليل عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاط الاقتصادي للمنشآت ووضع المنشأة الرسمي أو غير الرسمي (Cramer's V=0.237, p=0.000). ووجد أن ما يقرب من ٦٢,٤٪ من المنشآت غير الرسمية تعمل في أنشطة التجارة (الجملة والتجزئة وأنشطة الصيانة)، و١٥٪ منها تعمل في الصناعات التحويلية والتعدين، بينما كانت المنشآت المتبقية تعمل في مجال الأنشطة الخدمية (الأنشطة الأخرى). وعلى مستوى النشاط يوضح الشكل (٣) أن حوالي ٥٤,٤٪ من إجمالي المنشآت في مجالات التجارة والصناعات التحويلية تعمل بشكل غير رسمي، بينما تعمل المنشآت بالأنشطة الخدمية بشكل غير رسمي أقل نسبياً (٤٧,٦٪).

(٣) بناءً على إحصاء اختبار مربع كاي لبيرسون الذي نشره هارالد كريمر في عام ١٩٤٦.

شكل (٣) توزيع المنشآت الرسمية/غير الرسمية حسب الأنشطة الاقتصادية

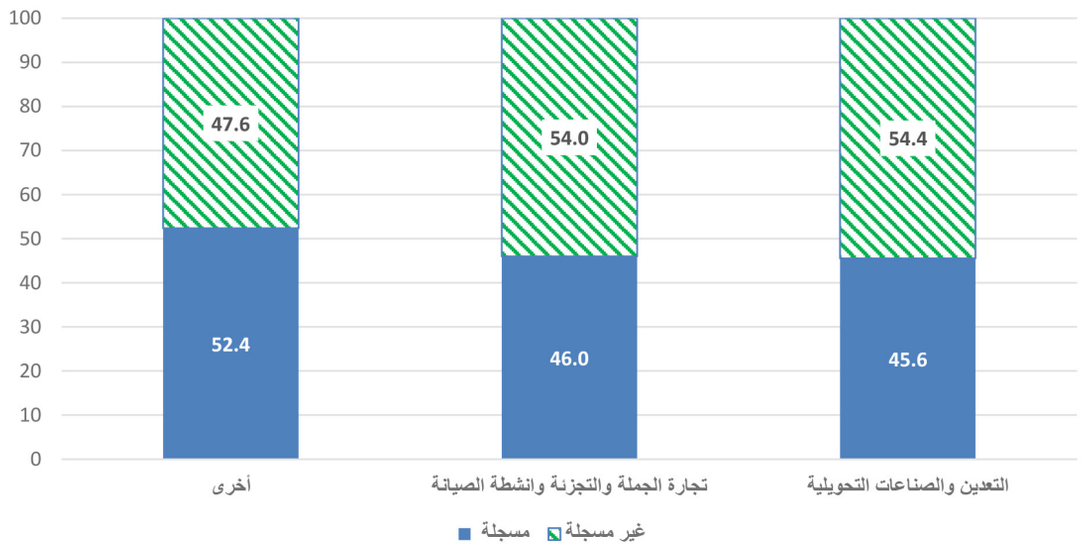

*تشير الأنشطة الأخرى إلى الأنشطة الخدمة المختلفة.

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

٤-٤-٢ الموقع الجغرافي

تشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المناطق الجغرافية وحالة عدم رسمية المنشآت (حالة التسجيل) (اختبار مربع كاي: $\chi2=18268.9, df= 3 and p=0.000$). كما يوضح الجدول (٣-أ) فإن أكثر من ٤٥٪ من المنشآت غير الرسمية في مصر تقع في الوجه البحري. وكما يوضح الجدول (٤-ب) فإن أعلى مستوى للطابع غير الرسمي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مشاهد في الوجه القبلي.

جدول (٣-أ): توزيع المنشآت الرسمية/ غير الرسمية على المناطق الجغرافية

		التسجيل		المجموع
		نعم	لا	
المحافظات الحدودية	العدد	٣٥٣٨٠	٢١٣٢٤	٥٦٧٠٤
	النسبة المئوية للتسجيل	٪٢,١	٪١,١	٪١,٦
الوجه القبلي	العدد	٤٧٨٩١٨	٥٩٧١٤٩	١٠٧٦٠٦٧
	النسبة المئوية للتسجيل	٪٢٨,١	٪٣١,٧	٪٣٠,٠
الوجه البحري	العدد	٧٦٩٣٠٠	٨٦٢٢٠٨	١٦٣١٥٠٨
	النسبة المئوية للتسجيل	٪٤٥,١	٪٤٥,٧	٪٤٥,٤
المحافظات الحضرية	العدد	٤٢٢٧٧١	٤٠٤٧١٦	٨٢٧٤٨٧
	النسبة المئوية للتسجيل	٪٢٤,٨	٪٢١,٥	٪٢٣,٠
الإجمالي	العدد	١٧٠٦٣٦٩	١٨٨٥٣٩٧	٣٥٩١٧٦٦
	النسبة المئوية للتسجيل	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

جدول (٣-أ): توزيع المنشآت الرسمية/ غير الرسمية على المناطق الجغرافية

		التسجيل		المجموع
		نعم	لا	
المحافظات الحدودية	العدد	٣٥٣٨٠	٢١٣٢٤	٥٦٧٠٤
	النسبة المئوية داخل المنطقة	٪٦٢,٤	٪٣٧,٦	٪١٠٠,٠
الوجه القبلي	العدد	٤٧٨٩١٨	٥٩٧١٤٩	١٠٧٦٠٦٧
	النسبة المئوية داخل المنطقة	٪٤٤,٥	٪٥٥,٥	٪١٠٠,٠
الوجه البحري	العدد	٧٦٩٣٠٠	٨٦٢٢٠٨	١٦٣١٥٠٨
	النسبة المئوية داخل المنطقة	٪٤٧,٢	٪٥٢,٨	٪١٠٠,٠
المحافظات الحضرية	العدد	٤٢٢٧٧١	٤٠٤٧١٦	٨٢٧٤٨٧
	النسبة المئوية داخل المنطقة	٪٥١,١	٪٤٨,٩	٪١٠٠,٠

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

يوضح الشكل (٤) أن نسبة المنشآت التي تعمل بشكل غير رسمي كانت الأعلى في الوجه القبلي. فحوالي ٥٦٪ من إجمالي المنشآت في الوجه القبلي كانت تعمل بشكل غير رسمي مقارنة بـ ٣٧,٦٪ فقط في المحافظات الحدودية. وعلى مستوى المحافظات أظهرت النتائج أن معظم المنشآت في القليوبية والجيزة تعمل بشكل غير رسمي كما هو مبين في الشكل (٥-ب). وبالتالي فمن المرجح أن تصبح نسبة المنشآت رسمية في المحافظات الحدودية والمناطق الحضرية أعلي نسبياً من باقي المحافظات.

وتستعرض الخريطة في الشكل (٥-ب) المحافظات وفقًا لمستويات انتشار النشاط غير الرسمي بين المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر. المحافظات ذات اللون الأحمر بها منشآت صغيرة ومتناهية الصغر غير رسمية أعلى من ٦٠٪، بينما يشير اللون الأزرق إلى وجود منشآت صغيرة ومتناهية الصغر غير رسمية تتراوح بين ٤٠-٦٠٪، في حين أن المحافظات ذات اللون الأخضر لديها أقل من ٤٠٪ من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر غير رسمية. قد يرجع انتشار عدم الرسمية بين المنشآت من عدمه إلى عدة عوامل مثل زيادة السيطرة الرسمية، وتحسين الوصول إلى الموارد، وتوافر الرقابة ومرافق البنية التحتية مقارنة بالمحافظات الريفية أو الأقل حظاً.

شكل (٤): توزيع المنشآت الرسمية / غير الرسمية داخل المناطق الجغرافية

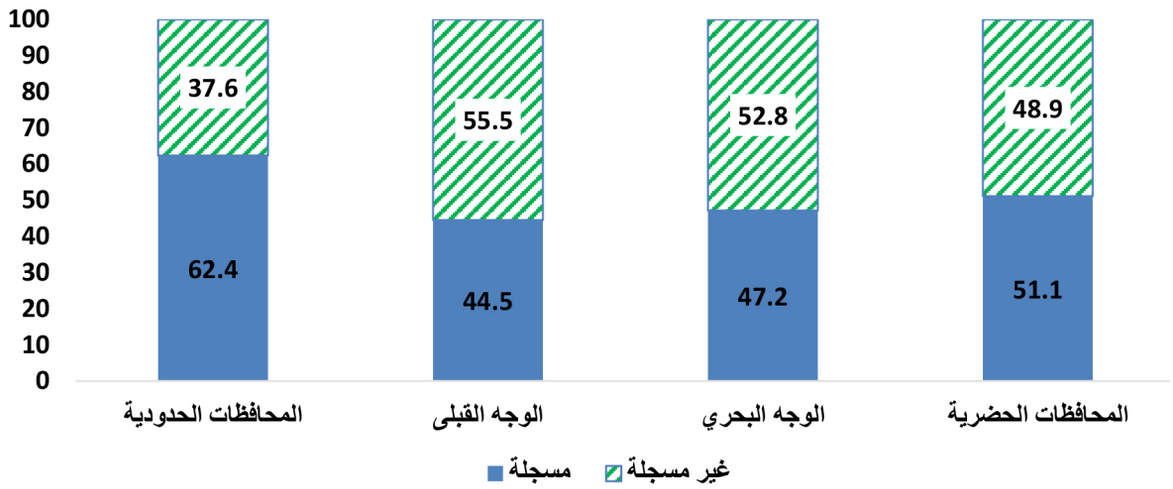

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

شكل (٥-أ) توزيع المنشآت الرسمية / غير الرسمية داخل المحافظات

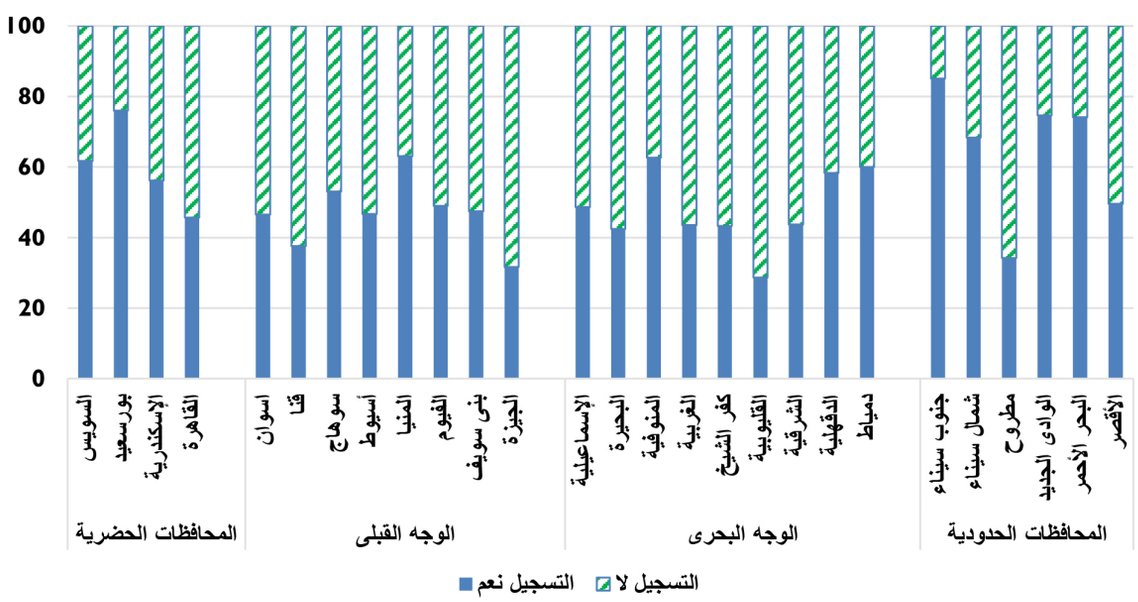

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

شكل (٥-ب): التوزيع الجغرافي للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الرسمية/ غير الرسمية

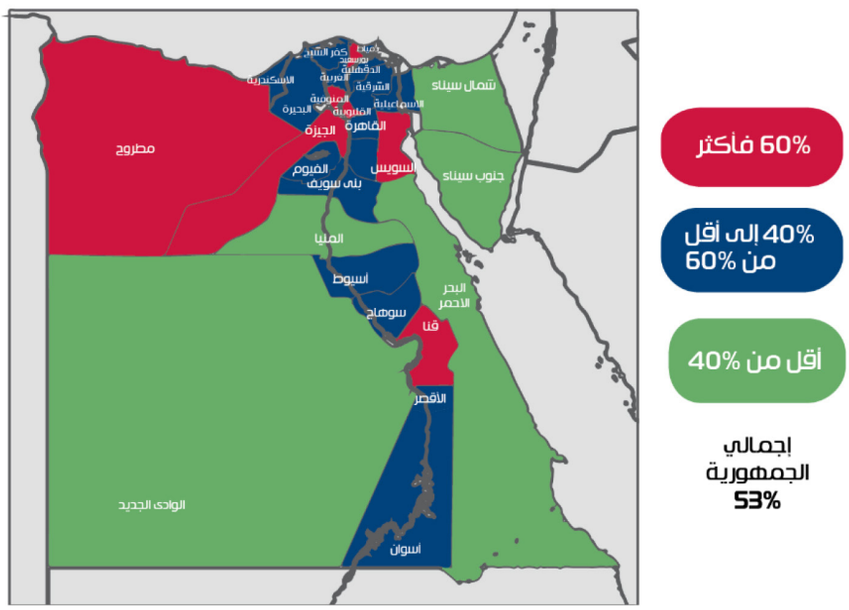

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

٤-٤-٣سنة التأسيس

تشير نتائج التحليل أن المنشآت الجديدة نسبيًا تميل إلى العمل بشكل غير رسمي أكثر من المنشآت القديمة. كما هو موضح بجدول رقم (٤) فإن نحو ٦٣٪ من جميع المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي بدأت العمل بعد ٢٠١١ هي منشآت غير رسمية مقارنة بـ ٤١٪ من إجمالي المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي بدأت نشاطها قبل عام ٢٠١١. ويمكن أن يكون هذا الوضع نتيجة لأي من العوامل التالية: عدم يقين المنشآت الجديدة من استمرارها في المستقبل، أو الاضطرابات السياسية، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والإدارية المختلفة. وبالتالي تشير نتائج التعداد الاقتصادي الخامس إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطابع غير الرسمي للمنشآت وتاريخ بدئها النشاط (أنظر الجدول (٤) والجدول (SA2)). وعليه نجد أن المنشآت الأحدث تميل إلى العمل بشكل غير رسمي بشكل أكبر مقارنة بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر الأقدم.

جدول (٤): رسمية/ عدم رسمية المنشآت وتاريخ بدء النشاط

		التسجيل		المجموع
		نعم	لا	
٢٠١٨-٢٠١١	العدد	٦٧٠٣١٦	١١٥٣٥٣١	١٨٢٣٨٤٧
	٪	٪٣٦,٨	٪٦٣,٢	٪١٠٠,٠
قبل ٢٠١١	العدد	١٠٣٦٠٥٤	٧٣١٨٦٦	١٧٦٧٩٢٠
	٪	٪٥٨,٦	٪٤١,٤	٪١٠٠,٠

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

٤-٤-٤ نوع صاحب المنشأة

يوضح الجدول رقم (٥) أن صاحبات الأعمال يملن إلى العمل بشكل غير رسمي أكثر من نظرائهن من الرجال. فحوالي ٥٦٪ من المنشآت المملوكة للإناث غير مسجلة مقابل ٥٢٪ للذكور. وبالفعل أشار التحليل إلى وجود فرق كبير بين المنشآت المملوكة للذكور والمملوكة للإناث فيما يتعلق بالتسجيل ($\chi 2$ =1364.97, df=1, p=0.000).

جدول (٤): رسمية/ عدم رسمية المنشآت وتاريخ بدء النشاط

			التسجيل		المجموع
			نعم	لا	
النوع الاجتماعي لصاحب المنشأة	ذكر	العدد	١٥٦٤٢١٨	١٧٠٧٣٥٧	٣٢٧١٥٧٥
		داخل النوع الاجتماعي لصاحب المنشأة ٪	٤٧,٨٪	٥٢,٢٪	١٠٠,٠٪
	أنثى	العدد	١٤٢١٥٢	١٧٨٠٤٠	٣٢٠١٩٢
		داخل النوع الاجتماعي لصاحب المنشأة ٪	٤٤,٤٪	٥٥,٦٪	١٠٠,٠٪
الإجمالي		العدد	١٧٠٦٣٧٠	١٨٨٥٣٩٧	٣٥٩١٧٦٧
		داخل النوع الاجتماعي لصاحب المنشأة ٪	٤٧,٥٪	٥٢,٥٪	١٠٠,٠٪

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

٤-٤-٥ عدد المشتغلين

أظهرت نتائج تحليل البيانات الخام للتعداد الاقتصادي الخامس أن أكثر من ٦١٪ من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر التي توظف عاملاً واحدًا كانت غير رسمية، مقارنة بنسبة صفر٪ في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر التي يزيد عدد العمالة فيها عن ١٠ كما هو موضح في الشكل (٦). لذلك فإن حجم المنشآت من حيث عدد العمال مهم في تحديد رسمية المنشأة من عدمه، فكلما زاد عدد العاملين في المنشأة زادت احتمالية أن تكون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر رسمية.

شكل (٦) المنشآت الرسمية/ غير الرسمية وفقاً لعدد المشتغلين في المنشآت

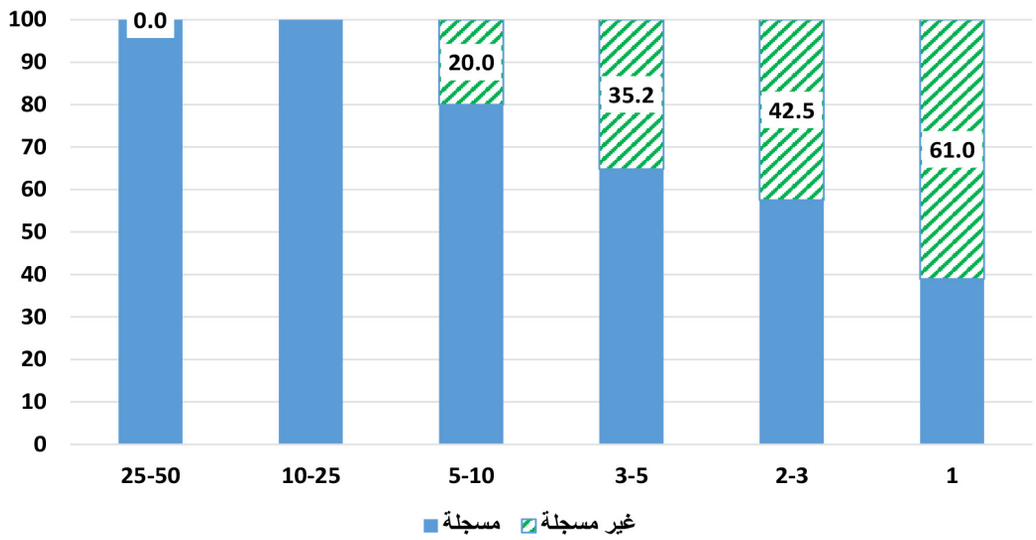

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

٦-٤-٤ فئات رأس المال المستثمر

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات رأس المال المستثمر وحالة رسمية أو عدم رسمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر (Cramer's V=0.304, p=0.000). فنحو ١٥٪ من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي يقل رأس مالها المستثمر عن ٥٠ ألف جنيه مصري تعمل بشكل غير رسمي مقارنة بـ ١,٦٪ فقط من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي يزيد رأس مالها المستثمر عن ١٠ ملايين جنيه مصري (الشكل (٧)).

شكل (٧) المنشآت الرسمية/ غير الرسمية وفقا لقيمة رأس المال المستثمر (بالجنيه المصري)

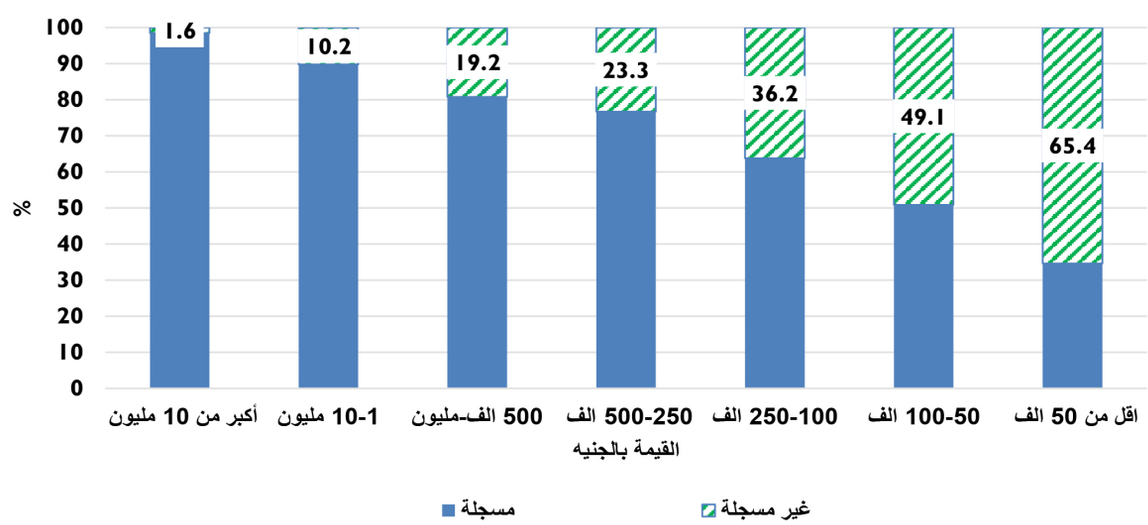

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

٥. احتمالية كون المنشأة غير رسمية (نتائج نموذج الإنحدار اللوجيستي)

لتحليل محددات الطابع غير الرسمي بين المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، تم إجراء الإنحدار اللوجستي الثنائي بحيث يكون حالة التسجيل هي المتغير التابع وقيمة رأس المال المستثمر، وعدد العمالة، والموقع الجغرافي، والنشاط الاقتصادي، والنوع الاجتماعي لمالك المنشأة، وعمر المنشأة هي المتغيرات المستقلة. كما تم حساب المعلمات المعيارية Standardized Coefficient حتى يمكننا ترتيب المتغيرات المفسرة من الأكثر للأقل تأثيراً (كما هو موضح بالشكل رقم ٨).

يصف الجدول (٣) في الملحق الإحصائي كيفية ترميز المتغيرات الفئوية، بينما يلخص الجدول (٦) نتائج الإنحدار على النحو التالي:

- النتيجة الرئيسية هي أن جميع المتغيرات المستقلة أثرت بشكل كبير على الوضع غير الرسمي للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، ومع ذلك فقد اختلفت في قوة التأثير.
- حجم المنشأة من حيث قيمة رأس المال المستثمر وعدد المشتغلين هما العاملين الأكثر تحديداً لرسمية المنشأة في مصر. كلما زاد حجم رأس المال المستثمر وعدد المشتغلين، زادت احتمالية أن تعمل المنشأة بشكل رسمي والعكس صحيح.

شكل (٨) ترتيب محددات عدم رسمية المنشآت الاقتصادية في مصر من الأكبر للأقل تأثيرا وفقاً لـStandardized coefficients

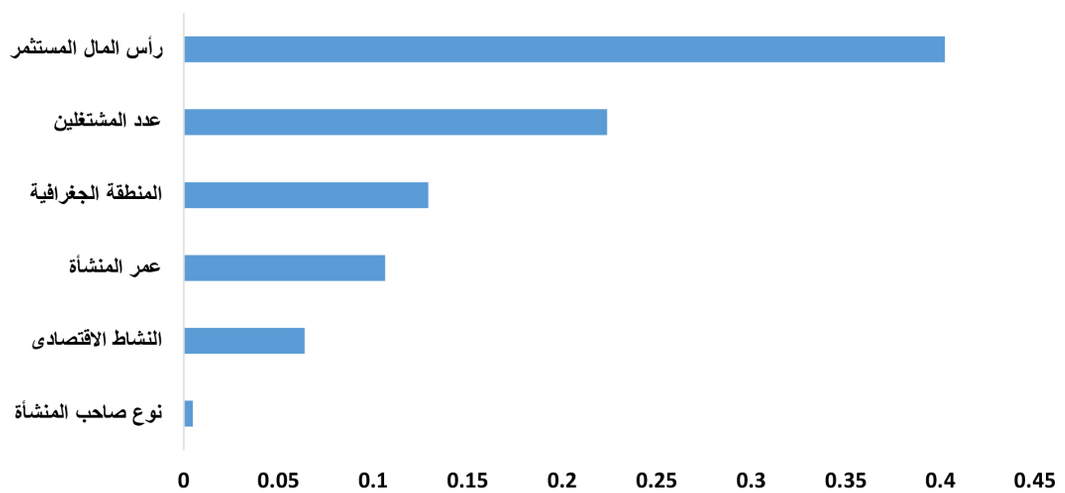

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحثين بالتحليل الإحصائي للبيانات الخام للتعداد باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

- المنشآت التي تعمل في أنشطة الصناعة التحويلية والتعدين وكذلك في أنشطة التجارة والصيانة أكثر ميلًا للعمل بشكل غير رسمي مقارنةً بتلك التي تعمل في أنشطة الخدمات بنسبتي ٦٦٪ و٥٤٪ على التوالي.

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي عدد المشتغلين ووضع رسمية المنشأة. فكلما زاد عدد المشتغلين في المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، زاد احتمال أن تعمل بشكل رسمي.

- من المرجح أن تعمل المنشآت ذات رأس المال المستثمر المنخفض بشكل غير رسمي. فقد بلغت احتمالية العمل غير الرسمي ٩٢٪ في المنشآت التي يقل رأس مالها المستثمر عن ٥٠٠٠٠ جنيه مصري.

- من المرجح أن تعمل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر الواقعة في الوجه القبلي بشكل غير رسمي. وقد تكون هذه الظاهرة بسبب طبيعة حجمها الصغير، وكونها تعتمد بشكل أكبر على الأنشطة الحرفية واليدوية، فضلاً عن افتقارها إلى الإشراف الإداري.

- المنشآت في المحافظات الحدودية هي الأقل احتمالاً للعمل بشكل غير رسمي مقارنة بالمناطق الأخرى. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالطبيعة السياحية للمحافظات الحدودية، مما يعني مزيدًا من الرقابة والإشراف الرسمي على المنشآت العاملة. والبيانات توضح أن احتمالية العمل بشكل غير رسمي في محافظات الحضر وفي الوجه القبلي والبحري أعلى عن المحافظات الحدودية بنسب ٦٧٪ و٦٥٪ و٦٧٪ على التوالي.

- كانت المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المملوكة للإناث أكثر احتمالاً لأن تعمل بشكل غير رسمي من تلك المملوكة لذكور، حيث كانت احتمالية أن تكون غير رسمية أعلى بنسبة ٥٢٪ من المنشآت المملوكة لذكور.

- المنشآت الأحدث من حيث تاريخ بدء النشاط أقل احتمالاً للعمل بشكل رسمي عن المنشآت الأقدم بنسبة ٤٩٪. ويمكن اعتبار عدم اليقين بشأن الطلب الحالي على المنتجات أو الخدمات أحد أسباب هذا الوضع غير الرسمي، من بين أمور أخرى.

جدول (٦): المتغيرات في معادلة الإنحدار

	المعامل B	S.E.	اختبار والد Wald Test	df	Sig	Exp(B)	الاحتمالية
عمر المنشأة	-٠,٠٤	٠,٠٠	١٠٣٨٢٥,٨٩	١,٠٠	٠,٠٠٠	٠,٩٦	٤٩٪
النوع الاجتماعي لصاحب المنشأة (١)	٠,٠٧	٠,٠٠	٢٧١,٤٥	١,٠٠	٠,٠٠٠	١,٠٧	٥٢٪
المناطق الإقليمية			٦٠١٩,٧٩	٣,٠٠	٠,٠٠٠		
المحافظات الحضرية (١)	٠,٠٦٩	٠,٠١	٥١٦١,٥٠	١,٠٠	٠,٠٠٠	٢,٠٠	٦٧٪
الوجه البحري (٢)	٠,٠٦٤	٠,٠١	٤٥٣٩,٦٥	١,٠٠	٠,٠٠٠	١,٨٩	٦٥٪
الوجه القبلي (٣)	٠,٠٧٢	٠,٠١	٥٦١٦,١٢	١,٠٠	٠,٠٠٠	٢,٠٥	٦٧٪
عدد المشتغلين	-٠,٠٣١	٠,٠٠	١٠٨٤١٠,٠٩	١,٠٠	٠,٠٠٠	٠,٧٤	٤٢٪
رأس المال المستثمر - الفئة			١٢١٨٠٤,٤٧	٦,٠٠	٠,٠٠٠		
أقل من ٥٠٠٠٠ (١)	٢,٣٩	٠,٠١٠	٩٢,٥٥٥	١,٠٠	٠,٠٠٠	١٠,٩٤	٩٢٪
٥٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠ (٢)	١,٨٥	٠,١٠	٣٣٢,٥٠	١,٠٠	٠,٠٠٠	٦,٣٦	٨٦٪
٢٥٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠ (٣)	١,٤٧	٠,١٠	٢١٠,٣٢	١,٠٠	٠,٠٠٠	٤,٣٦	٨١٪
٥٠٠٠٠٠ – ٢٥٠٠٠٠ (٤)	١,٠٦	٠,١٠	١٠٩,٠٦	١,٠٠	٠,٠٠٠	٢,٨٩	٧٤٪
٥٠٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠٠ (٥)	١,١٣	٠,١٠	١٢٢,٧٣	١,٠٠	٠,٠٠٠	٣,٠٩	٧٦٪
١٠٠٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠٠٠ (٦)	١,٠٥	٠,١٠	١٠٥,٦٩	١,٠٠	٠,٠٠٠	٢,٨٧	٧٤٪
النشاط الاقتصادى			٢٦٩٦١٥٦	٢,٠٠	٠,٠٠٠		
الصناعات التحويلية والتعدين (١)	٠,٦٥	٠,٠٠٠	٢٦٦٢٠,١٤	١,٠٠	٠,٠٠٠	١,٩٢	٦٦٪
التجارة (الجملة والتجزئة والصيانة)(٢)	٠,١٨	٠,٠٠٠	٣٨٤٧,٩٩	١,٠٠	٠,٠٠٠	١,١٩	٥٤٪
الثابت	-١,٧٣	٠,٠٠٠	٢٨٨,٦١	١,٠٠	٠,٠٠٠	٠,١٨	١٥٪

المصدر: نتيجة الإنحدار اللوجيستي الثنائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

٦. الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

يعتبر عمل المنشآت بشكل غير رسمي ظاهرة راسخة في معظم الدول النامية كما هي في مصر. وتتعدد الأسباب الكامنة وراء الدور المهيمن للقطاع غير الرسمي كمولد لفرص العمل في السوق المصري. وأهمها نقص الوظائف في القطاع الرسمي، وسهولة الدخول إلى القطاع غير الرسمي، والفشل المؤسسي في توفير بيئة أعمال مشجعة لمستثمري المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

وفقًا لبيانات التعداد الاقتصادي الخامس فإن المنشآت الرسمية فقط التي سددت ضرائب الدخل / المبيعات وأقساط التأمين الاجتماعي للعاملين لديها، في حين أن المنشآت غير المسجلة / غير الرسمية لم تسدد الضرائب أو أقساط التأمين الاجتماعي للعاملين لديها. وهذا الوضع يعكس فقدان لجزء من الحصيلة الضريبية بالإضافة إلى قوة عاملة ضخمة غير مؤمن عليها، حيث يعمل ٥٣٪ من المنشآت الاقتصادية بشكل غير رسمي.

ومع ذلك يجب أن يكون واضحًا أن شريحة كبيرة من المنشآت غير الرسمية هي أنشطة يمكن أن تستمر في النشاط إذا تحولت للعمل بشكل رسمي حال الكشف عن دخول أصحابها لأنها قد تكون مؤهلة للإعفاء الضريبي، نظرًا لما تقدمه من قيمة مضافة هامشية كما كشفت البيانات. كما إنها بالكاد تلبي احتياجات أصحابها من العاملين لحسابهم الخاص أو أرباب العمل. وقد أكد التحليل السابق أن العمل من خلال القطاع غير الرسمي مرتبط بعدة عوامل.

أكدت النتائج أن أهم العوامل التي تؤثر على وضع المنشأة الرسمي هي:

- حجم المنشأة - سواء من حيث عدد المشتغلين أو قيمة رأس المال المستثمر - هو العامل الأكثر تحديدًا لحالة رسمية المنشأة. فكلما زاد حجم رأس المال المستثمر وعدد المشتغلين زادت احتمالية أن تعمل المنشأة بشكل رسمي، والعكس صحيح كلما كانت الوحدة أصغر زاد احتمال عملها بشكل غير رسمي.

- نوع النشاط الاقتصادي عامل مهم في تحديد الطابع الرسمي للمنشأة. تميل الأنشطة التجارية - وخاصة تجارة التجزئة وأنشطة الصيانة - وكذلك منشآت الصناعة التحويلية الصغيرة في الغالب إلى العمل بشكل غير رسمي. في حين أن الأنشطة الخدمية - مثل المطاعم والمقاهي والتمويل والسمسرة والتعليم والمنشآت الصحية - تميل بشكل أقل نسبيًا إلى العمل بشكل غير رسمي.

- تاريخ بدء النشاط أحد محددات الاقتصاد غير الرسمي. كلما كانت المنشأة أقدم زادت احتمالية عملها بشكل رسمي. وعادة ما تمتلك المنشأة القديمة القدرة على الصمود في الأوقات الصعبة والإزدهار في الأوقات الأفضل. لذلك فهي تميل إلى التحول إلى القطاع الرسمي والنمو، من ناحية أخرى تعمل المنشآت الحديثة في الغالب في ظل عدم اليقين بشكل غير الرسمي. وبالتالي يلعب عمر المنشأة دورًا في وضعها غير الرسمي. فعادة ما تتجه المنشآت الناشئة الجديدة إلى العمل بشكل غير رسمي بدرجة أكبر من المنشآت القديمة.

- النوع الاجتماعي لصاحب المنشأة عامل مهم أيضًا، حيث تميل المنشآت المملوكة للنساء إلى العمل بشكل غير رسمي بدرجة أكبر من الذكور.

- أخيرًا فإن موقع المشروع - سواء في المحافظات الحضرية أو الوجهين البحري والقبلي - لا يهم بشكل كبير في تحديد حالتها من حيث العمل بشكل رسمي أو غير رسمي. ومع ذلك تشير النتائج إلى أن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة الواقعة في الوجه القبلي تميل إلى العمل بشكل غير رسمي نسبيًا مقارنة بالمناطق الأخرى. ومع ذلك فإن الاختلافات بين المناطق ليست كبيرة، باستثناء المحافظات الحدودية حيث يكون الوضع الرسمي للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر أعلى إلى حد ما. ومن أسباب هذه الظاهرة هيمنة الأنشطة السياحية التي تخضع لمزيد من الإشراف من الجهات الإدارية لضمان توفير الخدمة الجيدة.

والسؤال هو: كيف نساعد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة على كسب الثقة في الحكومة وإجراءاتها لتعمل بشكل رسمي؟

عندما تصبح ظروف العمل مواتية لأعداد متزايدة من مستثمري المنشآت متناهية الصغر والصغيرة، ومع إدراك أصحاب المنشآت بالحوافز والسياسات الداعمة لهم فإنهم سوف يتجهون تدريجياً إلى العمل بشكل رسمي.

أصحاب المشاريع متناهية الصغر والصغيرة يتميزون بالرشادة، ويسعون لتحقيق مصالحهم. وإذا ما كان التشغيل بشكل رسمي أكثر تكلفة علي صاحب العمل، فإن البقاء في العمل بشكل غير رسمي يعني الحفاظ على انخفاض تكاليف الإنتاج وتلبية طلب الشرائح الفقيرة في المجتمع.

لذلك يوصى بأن يرتبط أي تغيير إيجابي في السياسات أو القوانين أو البرامج بتخفيض كبير في تكلفة العمل فى النشاط الرسمي.

وقد قامت الحكومة المصرية -ولا تزال تقوم- بالعديد من المبادرات سواء كانت مالية أو نقدية أو تمويلية، والعديد من البرامج الأخرى لدعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة غير الرسمية ومساعدتها على الدخول إلى القطاع الرسمي والنمو. ومع ذلك فإن تأثير تلك المبادرات لا يزال متواضعاً للغاية.

يجب أن يكون هدف الحكومة المصرية هو مساعدة أصحاب المنشآت متناهية الصغر والصغيرة غير الرسمية على النمو والتوسع وزيادة الكفاءة والتصدير.

يجب أن يكون الشعار السحري هنا: "تمكين أصحاب الأعمال غير الرسميين: جعلهم مدركين وواثقين وراغبين في العمل بصورة رسمية".

- مدركون لكل التغييرات والمبادرات الجديدة والإيجابية.
- واثقون في أنفسهم وفي الحكومة.
- راغبون في الدخول في مجالات أنشطة جديدة وحديثة من خلال التدريب.

التوصيات

١- نشر الوعي بقانون المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الجديد (٢٠٢٠) الذي منح حوافز ضريبية جديدة للمنشآت غير الرسمية لتوفيق أوضاعها. وفقًا للقانون الجديد يتم إعفاء هذه المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والنشر، مع توفير بعض التسهيلات الإئتمانية. بالإضافة إلى ذلك يتم إعفاؤها من الضرائب والرسوم على عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإنشاء هذه المشاريع. كما أقر القانون ضريبة جمركية موحدة بنسبة ٢٪ على جميع الآلات والمعدات والأجهزة المستوردة اللازمة لبنائها، باستثناء سيارات الركوب.

كما منح القانون نفس الحوافز للمنشآت غير الرسمية التي تتقدم بطلب للحصول على ترخيص مؤقت لمن يقدمون طلبات توفيق الأوضاع خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ تطبيق اللائحة التنفيذية للقانون. بالإضافة إلى ذلك منح القانون إنهاء الدعوى الجزائية ضد المشاريع غير الرسمية بمجرد الحصول على الترخيص المؤقت. ويجب الإعلان عن الحوافز المنصوص عليها في قانون الضرائب للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة بالقنوات المناسبة وفي رسائل واضحة للجمهور.

٢- يجب أن تكون حملة التوعية تدريجية وفعالة. يمكن أن تبدأ بتجمعات رجال الأعمال والمدن الصناعية والتجمعات التجارية ومجموعات أو جمعيات الأعمال الصغيرة. ففي مثل هذه التجمعات تنتشر الأفكار والأخبار سريعاً ويوجد أثر تقليد الآخرين.

٣- يجب على صانعي السياسات تبسيط عملية التسجيل وإتاحتها عبر الإنترنت.

٤- يجب تسجيل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية (المملوكة للنساء أو الرجال) من خلال قنوات ميسرة مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA)، أو مكاتب البريد، أو المواقع الإلكترونية للخدمات الحكومية باستخدام بطاقة الهوية فقط.

٥- يجب أن تكون تكلفة التسجيل منخفضة وأن تعلن بشكل واضح وجيد.

٦- يجب على الجهات ذات الصلة مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA)، والوزارات المعنية توفير برامج تدريبية لخدمة أغراض عدة أهمها التدريب الفني في مجالات الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة والجديدة لتعزيز قدرات أصحاب العمل غير الرسميين مثل: تقنيات تسويق المنتجات/الخدمات. ويجب أن يكون التسويق عبر الإنترنت مكونًا أساسيًا في التدريب على التسويق، كما أن برامج التدريب الإداري ضرورية لإكساب القدرة على إدارة الأموال والتعامل مع اللوائح والمنشآت الرسمية.

والهدف الرئيسي من هذا التدريب هو مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية على إدارة المشاريع بكفاءة ونجاح، لتهيئتها للنمو و التدرج من منشآت متناهية الصغر أو صغيرة غير رسمية إلى منشآت رسمية أكبر.

٧- يعد الاشتراك في برامج التأمين الاجتماعي والصحي مكلفًا لأصحاب المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر؛ وبالتالي يتعين على الحكومة أن تعرض على المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية والرسمية إعفاءً لمدة عام أو أكثر من دفع فاتورة التأمينات، لحين استقرار هذه المنشآت في السوق.

٨- في النهاية، تجدر الإشارة إلى أن نموذج الاستبيان لم يتضمن بعض المتغيرات الهامة عن الحالة التعليمية لمن يعمل لحسابه الخاص أو صاحب العمل، وتاريخ عمله، وعمره عند بدء العمل التجاري، وعدد سنوات الخبرة والتدريب، والمزيد من التفاصيل التي تعكس الحالة غير الرسمية مثل السجل التجاري / الصناعي، والبطاقة الضريبية، وإمساك دفاتر محاسبية منتظمة، بالإضافة إلى مؤشر لصعوبة الامتثال للإجراءات هذه الأسئلة في استمارة الاستبيان في التعدادات الاقتصادية المستقبلية.

جدول (٧): ملخص السياسات المقترحة

السياسة المقترحة	الهدف والخطوات التنفيذية	الجهات المنفذة
١) التوعية بالحوافز المقدمة للمشروعات الصغير	إتاحة المعلومات -لأكبر عدد من المشروعات - عن قانون المشروعات الصغيرة (٢٠٢٠) وما يتضمنه من حوافز ضريبية؛ تفعيل استفادة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة الرسمية من برنامج مساندة الصادرات الجديد الذى بدأ تطبيقه اعتباراً من يوليو ٢٠٢١.	وزارة المالية - جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر- وزارة التجارة والصناعة ممثلة في مركز تحديث الصناعة - هيئة التنمية الصناعية - صندوق تنمية الصادرات.
٢) خطة تدريجية لنشر حالة الرسمية	استهداف التجمعات المتخصصة. المدن الصناعية أو التجارية. أو الخدمية وجمعيات صغار أصحاب الأعمال.	جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة - هيئة التنمية الصناعية - وزارة التنمية المحلية والمحافظات.
٣) تسهيل إجراءات التسجيل	إتاحة التسجيل عبر الإنترنت online أو من خلال مكاتب البريد وبالرقم القومي.	ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - هيئة التنمية الصناعية - وزارة المالية - والجهات الأخرى المعنية
٤) زيادة ثقة أصحاب المنشآت غير الرسمية في الإجراءات الحكومية	تيسير الإجراءات وخفض تكاليف التسجيل لتحفيز المنشآت غير الرسمية على التسجيل.	وزارة المالية - وزارة التنمية المحلية هيئة التنمية الصناعية والمحافظات.
٥) الحوافز التأمينية (الاجتماعية والصحية)	يقترح أن تتحمل الدولة الاشتراكات التأمينية أول عام كأجراء تحفيزي على التسجيل	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والصحي (وزارة المالية).
٦) التشجيع علي النمو والتوسع والتصدير	إتاحة تدريب على برامج التسويق والبرامج الإدارية والمحاسبية للمنشآت الصغير والمتوسطة كحافز على التسجيل. بالإضافة إلى التوجيه لمصادر التمويل الميسرة	وزارة التجارة والصناعة - صندوق تنمية الصادرات - هيئة تنمية الصادرات - جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مركز تحديث الصناعة - الوزارات المعنية المختلفة بحسب تخصص المشروعات.

٧. المراجع

[1] El-Mahdi and Mashhour (1989). Informal Sector in Urban Egypt: Case of Maarouf; The National Center for Social and Criminal Research, Cairo.

[2] El-Mahdi, A. (2005). MSEs Potentials and Success Determinants in Egypt, 2003-2004: special reference to Gender Differentials. In Research report series/Economic Research Forum; no. 0418 (FEM 21- 31). Economic Research Forum, Cairo, EG.

[3] Autio E and Fu K (2015) Economic and political institutions and entry into formal and informal entrepreneurship. Asia Pacific Journal of Management 32(1): 67–94.

[4] Carter, N. M., Williams, M., & Reynolds, P. D. (1997). Discontinuance among new firms in retail: The influence of initial resources, strategy, and gender. Journal of business venturing, 12(2), 125- 145.

[5] Chidoko, C. (2013). An economic analysis of the determinants of entrepreneurship: the case of Masvingo informal businesses. Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences, 15(3).

[6] Doğrul, H. G. (2012). Determinants of formal and informal sector employment in the urban areas of Turkey. International journal of social sciences and humanity studies, 4(2), 217- 231.

[7] ECES (2020). Views on the Crisis. The Informal Sector. Views on the News. Issue 7.

[8] Folawewo, A. O. (2006). Determinants of informal sector labour demand: An application of alternative methodological approaches to South Western States of Nigeria. Applied Econometrics and International Development, 6(2).

[9] Gaetsewe, T. (2018). Determinants of Informal Sector Business Success in Botswana.

[10] Hendy, R., & Zaki, C. (2013). On informality and productivity of micro and small enterprises: Evidence from MENA countries. International Journal of Entrepreneurship and Small Business, 19(4), 438- 470.

[11] Hussmanns, R. (2004). Defining and measuring informal employment. Geneva: International Labour Office.

[12] Igudia, E., Ackrill, R., Coleman, S., & Dobson, C. (2016). Determinants of the informal economy of an emerging economy: a multiple indicator, multiple causes approach. International Journal of Entrepreneurship and Small Business, 28(2- 3), 154- 177.

[13] Kassem, T. (2009). Formalizing The Informal Economy: Arequiredstate Regulatory And Institutional approach Egypt As A Case Study. Population, 2010(2011), 2012.

[14] Kolster, J. (2016). Addressing Informality in Egypt. working paper, African Development Bank Group, North Africa Policy Series.

[15] Krafft, C., Assaad, R., Rahman, K. W., & Cumanzala, M. (2020). How Do Small Formal and Informal Firms in the Arab Republic of Egypt Compare?

[16] Mannathoko, B. J. (2011). Survival analysis of SMMEs in Botswana (Doctoral dissertation).

[17] Medina, L., Jonelis, M. A. W., & Cangul, M. (2017). The informal economy in Sub-Saharan Africa: Size and determinants. International Monetary Fund.

[18] Tansel, A., Keskin, H. I., & Ozdemir, Z. A. (2019). Is there an informal employment wage penalty in Egypt? Evidence from quantile regression on panel data. Empirical Economics, 1- 31.

[19] Soliman, M. (2020). EGYPT'S INFORMAL ECONOMY. Journal of International Affairs, 73(2), 185- 194.

[20] Starkweather, J., & Moske, A. K. (2011). Multinomial logistic regression.

[21] Williams, C. C., Shahid, M. S., & Martínez, A. (2016). Determinants of the level of informality of informal micro-enterprises: Some evidence from the city of Lahore, Pakistan. World Development, 84, 312- 325.

[22] Williams CC, Martinez-Perez A and Kedir A (2017) Informal entrepreneurship in developing economies: The impacts of starting-up unregistered on firm performance. Entrepreneurship Theory and Practice 41(5): 773–779.

[23] World Bank (). Informal is the new normal. World Bank Issues Brief – No. 2

[24] World Bank. (2020). Doing Business 2020: Economy Profile: Egypt, Arab. Rep. Doing Business. Washington, DC: World Bank.

٨. الملاحق الإحصائية (SA)

جدول SA١: توزيع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وفقاً لرسمية المنشأة والكيان القانوني لها

الكيان القانوني لل		التسجيل		المجموع
		نعم	لا	
مساهمة أو أسهم	العدد	٢٤١٣٢	٠	٢٤١٣٢
	٪ داخل الكيان القانوني	٪١٠٠,٠	٪٠,٠	٪١٠٠,٠
محدودة للأسهم	العدد	٦٩٩	٠	٦٩٩
	٪ داخل الكيان القانوني	٪١٠٠,٠	٪٠,٠	٪١٠٠,٠
مسؤولية محدودة	العدد	٧٩٠٨	٠	٧٩٠٨
	٪ داخل الكيان القانوني	٪١٠٠,٠	٪٠,٠	٪١٠٠,٠
فرع شركة أجنبية	العدد	١٠٢	٠	١٠٢
	٪ داخل الكيان القانوني	٪١٠٠,٠	٪٠,٠	٪١٠٠,٠
ملكية فردية	العدد	١٤٦٩٤٦٤	١٧٨٢١٦٥	٣٢٥١٦٢٩
	٪ داخل الكيان القانوني	٪٤٥,٢	٪٥٤,٨	٪١٠٠,٠
مسؤولية مشتركة	العدد	٦٦٧١٩	٣٠٨٩٧	٩٧٦١٦
	٪ داخل الكيان القانوني	٪٦٨,٣	٪٣١,٧	٪١٠٠,٠
شراكة محدودة	العدد	١٩١٦٠	١٥٢٥	٢٠٦٨٥
	٪ داخل الكيان القانوني	٪٩٢,٦	٪٧,٤	٪١٠٠,٠
شركة واقع	العدد	٩٠٢٧١	٦٩٨٠٠	١٦٠٠٧١
	٪ داخل الكيان القانوني	٪٥٦,٤	٪٤٣,٦	٪١٠٠,٠
أخرى	العدد	٢٧٩١٦	١٠١١	٢٨٩٢٧
	٪ داخل الكيان القانوني	٪٩٦,٥	٪٣,٥	٪١٠٠,٠

جدول SA1: توزيع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وفقاً لرسمية المنشأة والكيان القانوني لها

الكيان القانوني لل			التسجيل		المجموع
			نعم	لا	
سنة بدء النشاط	قبل ١٩٩٠	العدد	١٨٩٣٨٧	٨٤٤٥٨	٢٧٣٨٤٥
		٪ في سنة بدء النشاط	٪٦٩,٢	٪٣٠,٨	٪١٠٠,٠
	من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠	العدد	٢٢٥٤٢٤	١٣٠٢١٣	٣٥٥٦٣٧
		٪ في سنة بدء النشاط	٪٦٣,٤	٪٣٦,٦	٪١٠٠,٠
	من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠	العدد	٥٣٧٢١٧	٤٢١٥٧٠	٩٥٨٧٨٧
		٪ في سنة بدء النشاط	٪٥٦,٠	٪٤٤,٠	٪١٠٠,٠
	من عام ٢٠١٠ -٢٠١١	العدد	٨٤٠٢٦	٩٥٦٢٦	١٧٩٦٥٢
		٪ في سنة بدء النشاط	٪٤٦,٨	٪٥٣,٢	٪١٠٠,٠
	بعد ٢٠١١	العدد	٦٧٠٣١٦	١١٥٣٥٣١	١٨٢٣٨٤٧
		٪ في سنة بدء النشاط	٪٣٦,٨	٪٦٣,٢	٪١٠٠,٠
الإجمالي		العدد	١٧٠٦٣٧٠	١٨٨٥٣٩٨	٣٥٩١٧٦٨
		٪ في سنة بدء النشاط	٪٤٧,٥	٪٥٢,٥	٪١٠٠,٠

جدول SA1: توزيع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وفقاً لرسمية المنشأة والكيان القانوني لها

		التكرار	رمز المتغير					
			(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
فئات رأس المال المستثمر	أقل من ٥٠٠٠٠	٦١٠٠١	١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠٠٠
	٥٠٠٠٠- ١٠٠٠٠٠	٣٣٠٨٩	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠٠٠
	١٠٠٠٠٠- ٢٥٠٠٠٠	٣١٦٦٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠٠٠
	٢٥٠٠٠٠- ٥٠٠٠٠٠	١٣٥٥٦	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠- ١٠٠٠٠٠٠	٧١٨٧	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٠٠٠
	١٠٠٠٠٠٠- ١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٥١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٠٠٠
	أكبر من ١٠٠٠٠٠٠٠	١٨٦٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
المناطق الإقليمية	المحافظات الحضرية	٤٤٧٣٩	١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠			
	الوجه البحري	٦٣٦٤٩	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٠٠٠			
	الوجه القبلي	٤٦٦٥٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٠٠٠			
	المحافظات الحدودية	٣١٧١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠			
فئات النشاط الاقتصادي	الصناعة التحويلية والتعدين	٣٤٣٤٩	١,٠٠٠	٠,٠٠٠				
	التجارة (جملة وتجزئة وصيانة)	٧٤٤٥٦	٠,٠٠٠	١,٠٠٠				
	الأنشطة الأخرى	٤٩٤٠٧	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠				
النوع الاجتماعي لصاحب المنشأة	ذكر	١٤٥٩٢٨	١,٠٠٠					
	أنثي	١٢٢٨٤	٠,٠٠٠					